AS

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

A/49/873
S/1995/233
29 March 1995
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

الجمعية العامة
مجلس الأمن

الجمعية العامة
الدورة التاسعة والأربعون
البند ٥١ من جدول الأعمال
مسألة قبرص

مجلس الأمن
السنة الخمسون

رسالة مؤرخة ٢٩ آذار/مارس ١٩٩٥ موجهة
إلى الأمين العام من الممثل الدائم لتركيا
لدى الأمم المتحدة

يشرفني أن أحيل طيه رسالة موجهة إليكم من معالي السيد عثمان إرتوغ ممثل الجمهورية التركية لشمالي قبرص.

وأرجو ممتنا لو تتفضلوا بتعميم نص هذه الرسالة ومرفقها الذي يتضمن رسالة مؤرخة ٢٩ آذار/ مارس ١٩٩٥ موجهة إليكم من معالي أتاي أ. رشيد وزير الخارجية والدفاع للجمهورية التركية لشمالي قبرص بوصفهما وثيقة من وثائق الجمعية العامة في إطار البند ٥١، ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) إينال باتو
السفير
الممثل الدائم

310395 310395 95-09126
9509126

المرفق

رسالة مؤرخة ٢٩ آذار/مارس ١٩٩٥ موجهة
إلى الأمين العام من السيد عثمان إرتوغ

يشرفني أن أرفق طيه نسخة من رسالة مؤرخة ٢٩ آذار/مارس ١٩٩٥ موجهة إليكم من معالي السيد آتاي أ. رشيد، وزير الخارجية والدفاع، فيما يتصل برسالة سابقة وجهها إليكم ألسيد أليكوس ميخائيليديس وزير خارجية القبرص اليوناني (A/49/865-S/1995/202).

وأرجو ممتنا أن تتفضلوا بتعميم هذه الرسالة وتذييلها بوصفهما وثيقة من وثائق الجمعية العامة، في إطار البند ٥١، ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) عثمان إرتوغ
ممثل الجمهورية التركية لشمالي قبرص

تذييل

رسالة مؤرخة ٢٩ آذار/مارس ١٩٩٥ موجهة إلى
الأمين العام من السيد آتاي أ. رشيد

أود أن أشير إلى رسالة وجهها إليكم مؤخرا السيد أليكوس ميخائيليديس، وزير خارجية الحكومة القبرصية اليونانية، وعممت بوصفها وثيقة من وثائق الجمعية العامة ومجلس الأمن A/49/865-S/1995/202 المؤرخة ١٦ آذار/مارس ١٩٩٥، وأن أوجه انتباهكم الكريم إلى ما يلي:

إن الهدف الواضح لهذه الرسالة، التي كتبت، تخرصا، للاحتجاج على بعض البيانات التي أدلى بها الرئيس رؤوف دنكتاش ومسؤولون في الحكومة التركية فيما يتصل بالعضوية المدعاة "لقبرص"، في الاتحاد الأوروبي، هو إبقاء مسألة قبرص حية على جدول أعمال المجتمع الدولي عن طريق استغلال الفجوة الراهنة في عملية المفاوضات الجارية أثناء الفترة الانتخابية في شمالي قبرص، وذلك لأغراض الدعاية. وعلاوة على ذلك، تهدف هذه الرسالة إلى تشويش مسألة "الاندماج" بتمويه حقيقة أن الجانب القبرصي هو الذي يسعى إلى الاندماج مع اليونان من خلال وسائل عدة قد تضطر الجانب القبرصي التركي في نهاية الأمر إلى اتخاذ تدابير شرعية في المقابل للدفاع عن حقوقه المتساوية وعن صميم بقائه.

لقد حرص الجانب القبرصي التركي منذ البداية على أن يجعل موقفه بشأن العضوية في الاتحاد الأوروبي واضحا بما فيه الكفاية. فلا مجال للشك في أن طلب الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي قدمه الجانب القبرصي اليوناني من جهة واحدة باسم مغتصب هو "حكومة قبرص". لذا، فهو خال من أي مصداقية ومن أي أساس قانوني وأخلاقي، ولا يمكن أن يكون ملزما للجانب القبرصي التركي أو لقبرص ككل.

إن اتفاقيتي زيورخ ولندن اللتين أنشأتا جمهورية قبرص ذات الطائفتين لعام ١٩٦٠، تحظران عضوية الجمهورية في المنظمات والأحلاف والتحالفات الدولية التي لم تكن اليونان وتركيا كلتاهما عضوين فيها. وكان وزراء خارجية تركيا واليونان والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية، قد اتفقوا قبل بضعة أيام فقط من توقيع اتفاقيتي زيورخ ولندن في ١٩ شباط/فبراير ١٩٥٩، على أن على الطرفين "تفادي إحتمال قيام اليونان أو تركيا بتأمين وضع اقتصادي في قبرص أفضل من الوضع الاقتصادي للطرف الآخر - كأن تقيم اليونان مثلا، نوعا من الاتحاد الاقتصادي".

وقد أعطي الهدف المذكور أعلاه فعالية في البند ٨ من اتفاقيتي زيورخ ولندن الذي ينص صراحة على أن يؤول لرئيس الجمهورية أو لنائب رئيس الجمهورية، بين أمور أخرى، حق النقض النهائي لأي قانون أو قرار يتعلق "بمشاركة جمهورية قبرص في المنظمات والأحلاف والتحالفات الدولية" التي لا تشارك فيها اليونان وتركيا.

ولا جدال في وضوح نية الأطراف في اتفاقيتي زيورخ ولندن، على نحو ما ورد أعلاه، والحكم الإلزامي للفقرة الثانية من المادة ١ من معاهدة الضمان لعام ١٩٦٠، الذي يذكر أن جمهورية قبرص التشاركية والمنشأة في عام ١٩٦٠ بموجب المعاهدات المذكورة "تتعهد بعدم المشاركة، مشاركة كاملة أو جزئية، في أي اتحاد سياسي أو اقتصادي مع دولة أخرى، أيا كانت"، وهما يثبتان النية في المحافظة على توازن عادل بين مصالح أفراد كل من الطائفتين والدول الضامنة في قبرص.

وعلى الرغم من أن الجانب القبرصي اليوناني، بالتعاون مع اليونان، دأب بانتظام على انتهاك الاتفاقيتين المذكورتين أعلاه وحاول إبطالهما (من ذلك مثلا، الهجمات المسلحة المتكررة على القبارصة الأتراك بين عام ١٩٦٣ وعام ١٩٧٤ والانقلاب الذي حدث في ١٥ تموز/يوليه ١٩٧٤، وجميعها تهدف إلى ضم قبرص اليونانية إلى اليونان أو إلى الاتحاد)، فإن الاعتبارات الأساسية لمعاهدات ١٩٦٠ "والحالة" التي أوجدتها، لا تزال قائمة، وذلك بفضل ما أبداه القبارصة الأتراك من مقاومة وتدخل تركيا المشروع في الوقت المناسب في أعقاب الانقلاب اليوناني عام ١٩٧٤. لقد عملت تركيا، إذن، وعلى النقيض من ادعاءات السيد ميخائيليديس، على حماية الاتفاقيات الدولية المتعلقة بقبرص، بينما دأبت اليونان والقبارصة اليونانيون على انتهاكها وإبطالها من أساسها.

لقد أكدتم، في تقريركم ذي الصلة بالأمر إلى مجلس الأمن، "أن قبرص وطن مشترك للطائفة القبرصية اليونانية والطائفة القبرصية التركية. والعلاقة بينهما ليست علاقة بين أغلبية وأقلية، بل هي علاقة بين طائفتين في دولة قبرص" (الوثيقة S/23780، المؤرخة ٣ نيسان/أبريل ١٩٩٢). وبذا، أعاد تقريركم ذاك وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة من ناحية أخرى تأكيد المساواة السياسية بين الطائفتين.

فإذا أخذ في الاعتبار الأساس القانوني الذي قامت عليه جمهورية قبرص ذات الطائفتين عام ١٩٦٠، والاعتبارات القانونية المذكورة أعلاه والمركز السياسي المتساوي للطائفتين اللتين تتألف منهما قبرص والمعترف بها على الصعيد الدولي، يكون واضحا، كما ورد في الفقرة ٩٢ من "مجموعة الأفكار" التي قدمتها الأمم المتحدة عام ١٩٩٢ (S/24472، المرفق)، إن عضوية "قبرص" في الاتحاد الأوروبي، لجزيرة غير مقسمة مسألة يتعين مناقشتها والاتفاق بشأنها من جانب ممثلين مخولين لشعبي الجزيرة قبل تقديمها لاستفتائين عامين مستقلين للموافقة عليها.

ولا تقتصر الجهود التي يبذلها الثنائي اليوناني - القبرصي اليوناني لإدماج جنوب قبرص مع اليونان على العضوية في الاتحاد الأوروبي وحدها. فهذه الجهود، التي بدأت منذ زمن بعيد، تتواصل دون هوادة وقد أعطيت مؤخرا زخما جديدا وخاصة بواسطة ما يسمى بـ "المبدأ العسكري المشترك" الذي يدخل الجنوب فعليا "ضمن منطقة الدفاع اليونانية". وقد بدأت عملية تعيين عدد يصل الى ٠٠٠ ٥ جندي محترف من اليونان للانضمام الى صفوف الحرس الوطني القبرصي اليوناني وتم توقيع اتفاق بين اليونان وجنوب قبرص يمكن اليونانيين والقبارصة اليونانيين من الحصول على الجنسية المزدوجة. وتجري

التحضيرات لتوفير قواعد جوية وبحرية لليونان في جنوب قبرص، وتفيد الأنباء أن حمى التسلح التي تصاعدت من جديد قد أعطيت دفعا آخر بإضافة ٥٠ دبابة أخرى سترسلها اليونان ليستخدمها الحرس الوطني القبرصي اليوناني (انظر العدد الصادر في ١٩ آذار/مارس ١٩٩٥ من الصحيفة اليومية القبرصية اليونانية "أغون". والقيادة القبرصية اليونانية ملتزمة علنا بتعزيز الوحدات المدرعة لـ "الحرس الوطني" لإضافة ما يصل الى ٥٠٠ دبابة، بعضها من أكثر الدبابات تطورا في العالم.

وفي غضون ذلك، لا تنعدم البيانات العامة الصادرة عن القيادة القبرصية اليونانية بشأن الغرض من هذه الجهود العسكرية. وأوضح زعيم الطائفة القبرصية اليونانية السيد كليريديس، أن الغرض من "النظرية العسكرية المشتركة"، هو "التأهب للحرب" وأعلن في مقابلة أجرتها معه الصحيفة اليونانية الصادرة في البر الرئيسي "الفتيروس تيبوس" والتي أعيد طبعها أيضا في الصحافة القبرصية اليونانية المحلية في ١٩ آذار/مارس ١٩٩٥، أن "نظرية الدفاع المشترك ليست مجرد حبر على ورق، بل يجري تنفيذها بالفعل وبحزم". وأعلن كذلك أن الذين يعتقدون أن الطائرات الحربية اليونانية لن تذهب الى أبعد من القيام بتحليقات استعراضية في أجوائنا إنما يخدعون أنفسهم".

ومن ناحية أخرى، تفيد الأنباء أن وزير داخلية الإدارة القبرصية اليونانية السيد دينوس ميكاليديس قدم، في رسالة بعث بها الى القبارصة اليونانيين المقيمين في الولايات المتحدة الأمريكية الملاحظات الاعتدائية التالية:

"أود أن أؤكد لكم أن الاحتلال الذي يدوم منذ ٢١ سنة لم يثبط عزم شعبنا المناضل. وسنواصل النضال بمساعدة اليونان، وهي الركن الأساسي للدعم الذي نحصل عليه، وبمساعدة الإغريقيين في كافة أنحاء العالم، مهما تطلب ذلك من تضحيات ... ولن ينتهي هذا النضال حتى تتحرر أراضينا المحتلة وتطأ أقدامنا بحرية كيرينيا ومورفو وفاماغوستا وكارباس وكيثيريا ولابيتوس" (وهي قرى في شمال قبرص). (الصحيفة القبرصية اليونانية "ماهي" في عددها الصادر في ١٦ آذار/مارس ١٩٩٥)

ولا يحق طبعا للجبهة اليونانية والقبرصية اليونانية المشتركة، التي تسببت في الكثير من سفك الدماء والمعاناة في الجزيرة من جراء حملتها الرامية الى إنشاء قبرص يونانية محض، مما تسبب في نهاية المطاف في انقسام الجزيرة، والتي تعزز هذا الانقسام بالاستمرار في المطالبة بكامل الجزيرة لنفسها، أن تتذمر من النتائج الحتمية المنجزة عن أعمالها هي. وقبرص، مثلما ذكر ذلك أيضا الأسقف مكاريوس في خطابه أمام مجلس الأمن يوم ١٩ تموز/يوليه ١٩٧٤، قبل أربعة أيام من الانقلاب، تعرضت "للغزو من قبل اليونان"، وليس من قبل تركيا. ويحتل الجانب القبرصي اليوناني، بصورة غير شرعية، منذ عام ١٩٦٣ كرسي الحكم الذي يجب، بموجب اتفاقات عام ١٩٦٠، أن يكون لكل من الطائفتين بوصفهما شريكتين. هذا هو الاحتلال الوحيد المتواصل في قبرص.

ومن ناحية أخرى، فإن من باب السخرية أنه يمكن لعقلية ما انفكت تحاول ضم الجزيرة بكاملها وما زالت تراودها نوايا تحريرية وحدوية بشأن قبرص، في انتهاك صارخ للقانون الدولي ولجميع المعايير الناظمة للعلاقات السلمية بين الأمم، أن يساورها الشعور بأنها مؤهلة للاعتراض على التعديلات المقترح إدخالها على التشريعات القائمة بالجمهورية التركية لشمالي قبرص فيما يتعلق باستخدام الممتلكات وامتلاكها في الشمال وللتذمر من تلك التعديلات وتبين احداث الماضي أن من السمات الرئيسية والأسباب الأصلية للنزاع في قبرص هو محاولة القبارصة اليونانيين انتزاع ملكية أراضي وممتلكات القبارصة الأتراك وتهميشهم سياسيا واقتصاديا، إن لم يكن تدميرهم تماما. وتم، كجزء من هذه السياسة الرهيبة، تحويل آلاف الأكرات من الأراضي التي يملكها قبارصة أتراك الى قبارصة يونانيين إما بصورة غير شرعية أو قسرية، وخاصة منذ عام ١٩٥٥، بما في ذلك الأوقاف من الأراضي (وهي ائتمانات دينية اسلامية) التي لا يمكن، بموجب القانون، تحويلها.

وفي الوقت الذي يقوم فيه الجانب القبرص اليوناني ذاته بسن تشريعات تتعلق باستخدام الممتلكات غير المنقولة للقبارصة الأتراك في الجنوب (القانون رقم ١٩٩١/١٣٩)، فإن ادعاءات القبارصة اليونانيين المتعلقة بالممتلكات في الشمال لا أساس لها من الصحة وتستهدف التضليل. وفي الواقع تقوم الإدارة القبرصية اليونانية بإصدار شهادات تمليك مساكن شيدت على ممتلكات قبارصة أتراك لفائدة مواطنيها وهي بصدد مصادرة ممتلكات يمتلكها أتراك. وقد جاء في العدد الصادر في ٢ شباط/فبراير ١٩٩٥ من الصحيفة اليومية القبرصية البونانية "فيليليفييروس" أنه ينتظر قريبا إصدار شهادات تمليك مساكن شيدت على ممتلكات قبارصة أتراك لفائدة ٦٠٠ ٤ قبرصي يوناني. وتفيد الأنباء أن وزير الداخلية سيقوم قريبا بعرض هذه المسألة، بعد نظر "اللجان البرلمانية" المختصة فيها على مجلس وزراء القبارصة الأتراك، مع مقترح بإصدار سندات التمليك.

وكما تعلمون، فإن مسألة حقوق الملكية وسندات التمليك إنما هي نتيجة ثانوية للنزاع في الجزيرة. ولهذا لا يمكن تسوية هذه المسألة إلا عن طريق المفاوضات، وعلى أساس مبدأي المنطقتين والطائفتين المتفق عليهما بالفعل.

وفي الأثناء، فإن من مصلحة اليونان والجانب القبرصي اليوناني التوقف عن بث الدعاية الكاذبة ضد تركيا والجانب القبرصي التركي، والتركيز على عملية التفاوض الرامية الى إنشاء اتحاد من طائفتين ومن منطقتين في الجزيرة، على أساس المساواة السياسية بين الطائفتين. ومقابل كل إجراء يتخذناه من جانب واحد بغرض السيطرة على قبرص على حساب الطائفة القبرصية التركية، لا بد أن تكون هناك نتائج بالنسبة لعملية المفاوضات وايجاد حل عادل ودائم.

وما البيانات التي أدلى بها الرئيس دنكتاش والمسؤولون في الحكومة التركية فيما يتعلق بالعضوية في الاتحاد الأوروبي سوى "نصيحة للعقلاء"، وليست تهديدا. فالتهديد الحقيقي للسلم في قبرص إنما يأتي

في تصريحات الجانب القبرصي اليوناني ذاته وأعماله الرامية الى وضع القبارصة الأتراك تحت سيطرته، والمطالبة بالجزيرة بكاملها. وأنا على يقين من أن المجتمع الدولي سيدرك حقيقة الوضع في ضوء هذه الوقائع والحقائق، وليس في ضوء الدعاية التي لا أساس لها من الصحة والتي يختلقها الجانب القبرصي اليوناني واليونان، وسيستخلص النتائج المناسبة.

وسأكون ممتنا لو عممت هذه الرسالة بوصفها وثيقة من وثائق الجمعية العامة، تحت البند ٥١ من جدول الأعمال، ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) أتاي أ. راسيت
وزير الخارجية والدفاع